

Judicial Oversight of Administrative Decisions Based on Artificial Intelligence



Received: 28/7/2024; Accepted: 17/11/2024

Fouzia houchat

University of Constantine 1 (Algeria), f.houchat@gmail.com

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة استنادا الى الذكاء الاصطناعي

ملخص

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي ؛

القرار الإداري

المؤتمت ؛

الخوارزميات ؛

القاضي الإداري ؛

الرقابة الإدارية

في ظل التحول المجتمعي تحرص الدول المتقدمة على استعمال الذكاء الاصطناعي، في مجال اتخاذ القرارات داخل الإدارة العامة، حيث تساعد هذه الأنظمة الذكية على صنع القرار، وتكون في أغلب الحالات قراراتها بعيدة عن الخطأ والانحياز، وتأخذ هذه القرارات تسميات مختلفة كالقرار الإداري الخوارزمي أو القرار الإداري المؤتمت. هذا النوع من القرارات كغيره من القرارات الإدارية التقليدية يخضع لرقابة مدى مشروعيته، للتأكد من توفر كل الشروط الضرورية لصحته، باعتباره قرار إداري صادر بواسطة الذكاء الاصطناعي، أي يتمثل دور القاضي الإداري في التأكد من أن النظام الخوارزمي يعالج المعطيات بنوعية فائقة، وبالتالي تتحقق الشفافية المطلوبة، وتكون القرارات الإدارية الصادرة في مستوى تطلعات كل من الإدارة والمخاطب بالقرار.

Abstract

In the context of societal transformation, developed countries are keen on utilizing artificial intelligence in decision-making within public administration. These intelligent systems assist in decision-making, and in most cases, their decisions are free from errors and biases. These decisions are referred to by various names, such as algorithmic administrative decisions or automated administrative decisions. This type of decision, like other traditional administrative decisions, is subject to scrutiny for its legality to ensure that all necessary conditions for its validity are met. Since it is an administrative decision issued through artificial intelligence, the role of the administrative judge is to ensure that the algorithmic system processes the data with high quality, thereby achieving the required transparency and ensuring that the issued administrative decisions meet the expectations of both the administration and the decision's recipient.

Keywords:

Artificial Intelligence ;
Automated
Administrative Decision ;
Algorithms ;
Administrative Judge ;
Administrative Oversight

* Corresponding author, e-mail: f.houchat@mail.com

Doi:

مقدمة

شهد العقد الأخير تطورات هائلة في المجال التكنولوجي، وقد برز الذكاء الاصطناعي كأهم التطورات التي استعان بها الإنسان في مختلف المجالات، وتعتبر الإدارة من أهم هذه القطاعات على اعتبار أن برامج الذكاء الاصطناعي تساعد على اتخاذ القرارات بكل شفافية، حيث تشارك الأنظمة الخوارزمية للذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة مع الإدارة، ولهذا السبب تمت تسميته بالقرار الإداري الخوارزمي، وأحيانا أخرى يعرف بالقرار المؤتمت، ولكي يمكننا اعتبار بأن قرار ما مؤتمت، يجب أن لا يكون هناك تدخل من الإنسان في كل العملية التقريرية، وبالتالي اتخاذ القرار يكون عن طريق جمع البيانات التي تتم معالجتها بواسطة الخوارزميات.

إن استعمال الذكاء الاصطناعي والخوارزميات لإصدار قرارات مؤتمتة يستوجب أن تكون المعطيات المستعملة ذات نوعية، أما إذا كانت المعطيات المعتمد عليها بعيدة عن الواقع وغير صحيحة، فالنتيجة تكون غير مرضية.

لقد حظي هذا النوع من القرارات باهتمام كبير من مختلف الجهات الفاعلة في مجال الإدارة والقانون، كونه اعتبر أحد أهم مقومات التحول من الإدارة الإلكترونية نحو الإدارة الذكية، كما أصبح يعتبر من أهم آليات الحوكمة الخوارزمية في النشاط العمومي، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه.

كما أدى استعمال الإدارة لأنظمة المعالجة الخوارزمية للمعطيات الكبرى، التي تعتمد بصفة أساسية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تعميمها في أغلب نشاطات الإدارة ما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت.

غير أن استعمال الخوارزميات من أجل اتخاذ القرار الإداري المؤتمت، يثير بعض المخاوف لأن الاعتراف بمشروعية هذا النوع من القرارات الإدارية يستلزم تقبل نظرية القرار الإداري التقليدية للتغيرات الحاصلة، وتكييفها بما يتناسب والتحول الرقمي الحالي.

من جهة أخرى نلاحظ أن اعتماد الإدارة على أنظمة المعالجة الخوارزمية بشكل كبير في المجال الإداري دون التدقيق في شروط وضوابط إصدارها، قد يشكل تهديدا لأسس ومبادئ القانون العام، وهو الأمر الذي يلزم القضاء الإداري بضرورة مراقبة القاضي الإداري لهذا النوع من القرارات.

بناء على هذه المعطيات تكون الإشكالية كما يلي: هل مشروعية القرارات الإدارية الخوارزمية أو المؤتمتة تستلزم تطبيق نفس النظام القانوني التقليدي للقرارات الإدارية، أم أن ذلك يتطلب تحيين القواعد القانونية وكذلك النظريات القضائية؟

إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة يستوجب تقسيم الموضوع إلى مبحثين يتناول المبحث الأول تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القرار الإداري، أما المبحث الثاني فيتطرق لرقابة القضاء الإداري على القرارات الصادرة استنادا للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القرار الإداري

إن التطور الحاصل في مجال الإعلام والتكنولوجيا واستخدام قواعد البيانات والتعامل مع شبكة الإنترنت، قد أثر بشكل كبير في عملية إصدار القرارات الإدارية، إذ تعد أحد أهم الأدوات القانونية التي تعتمد عليها الإدارة في ممارسة نشاطاتها تحقيقا للصالح العام¹.

إن الإدارة الحديثة لم تعد تفكر فقط في جودة القرار، وإنما تركز أيضا على ضمان سرعة الاستجابة الفورية من أجل إصدار القرارات الإدارية، وبالتالي لا يمكن أن ننفي بأن الذكاء الاصطناعي و تطبيقاته أصبح شريكا أساسيا للموظف العام في إصدار القرار الإداري²، وهو ما يؤدي إلى قيام إشكاليات قانونية جديدة لم تكن موجودة من قبل، نتيجة التطور المذهل الذي حدث، وطبعا لفهم أكثر مضمون هذا النوع من القرارات سنتطرق في المطلب الأول للقرار الإداري المؤتمت الصادر عن الخوارزميات كبديل للقرار الإداري التقليدي، أما المطلب الثاني فيتعرض لرأي القضاء الإداري تجاه القرارات الإدارية المتخذة من الذكاء الاصطناعي و هذا ضمن المطلب الثاني.

المطلب الأول: القرار الإداري المؤتمت الصادر عن الخوارزميات كبديل عن القرار الإداري التقليدي

إن القرار المؤتمت ظهر نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، الذي يعتبر كقرار آلي يهدف إلى تحقيق جودة الخدمات العامة، وكذا تفعيل الحوكمة الخوارزمية³، على اعتبار أن هذا النوع من القرارات يتطلب استخدام الخوارزميات، التي ما هي في حقيقة الأمر إلا مجموعة من القواعد التي تعبر عن سلسلة محددة من العمليات وتشمل جميع برامج الحاسوب، بما في ذلك البرامج التي لا تكون عن طريق عمليات حساسة ورقمية⁴، ولهذا يمكن أن نعتبر أن

الخوارزميات قد أصبحت كمصدر جديد للقانون وأداة جديدة لتنفيذ القانون وتطبيقه.

ومن هذا المنطلق تثار العديد من الأسئلة القانونية بشأن صحة القرار الإداري المؤتمت من الناحية القانونية وما يترتب عليه من اثار، فكيف تم تعريفه وما هي أركانه؟

الفرع الأول: تعريف القرار المؤتمت

يعرف القرار الإداري المؤتمت بأنه آلية حسابية مبنية على قواعد ونماذج إحصائية تتخذ قرار بشكل مستقل دون تدخل بشري⁵، فقد أحدث نتيجة لمعالجة يجريها ويقوم بها نظام يجمع بين جمل خوارزمية وأجهزة ذكاء صناعي، تتولى اتخاذ القرار بناء على معطيات مقدمة سابقا⁶.

يعتبر هذا النوع من القرارات الإدارية من الأنشطة التي تستفيد بصفة كبيرة من نظام الخوارزميات، لأنها توفر للإدارة الجهد والوقت، وهذا من خلال تفويض عملية اتخاذ القرار للحاسوب، طبقا لمراحل كثيرة تبدأ بمرحلة تخزين كميات كبيرة من المعطيات، وفي المرحلة اللاحقة تتم هندسة نظام الخوارزمية بالاختيار، وفقا لما تتطلبه النصوص القانونية السارية المفعول، أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في قيام البرنامج بتولي عملية اتخاذ القرار⁷.

من أمثلتها استخدام برامج المعالجة الخوارزمية في عملية التوظيف في العديد من المؤسسات، حيث تنتهج الذكاء الاصطناعي لتسهيل وتبسيط الآلية التوظيفية، بحيث يتم وضع كل المعلومات المتعلقة بالمرشحين الذين تتوفر فيهم معايير محددة مسبقا.

ومع ذلك فاستعمال هذا النوع من البرمجيات قد تكون لها بعض السلبية، أهمها التحيز الخوارزمي الذي يطلق على المعاملة غير المتكافئة للمراكز المختلفة والقائمة على أساس الجنس أو العرق أو السن، عوض أن تكون قائمة على النوعية، حيث تنتج الخوارزميات نتائج متحيزة إذا تم تدريبها على بيانات غير دقيقة، أو ما إذا تم اعتماد بيانات ادخال غير تمثيلية، وبالتالي تنتج الخوارزميات قرارات متحيزة⁸.

فأمازون مثلا استعمل برمجيات قام من خلالها باستبعاد العنصر النسوي عند التوظيف، حيث كان الخوارزمي المعتمد عليه خلال العشر سنوات الماضية، يختار المترشحين الذكور فقط، اعتقادا منه أن الرجال يعتبرون الاجدر والاقدر في تولي وظائف التكنولوجيا، ولهذا توقف أمازون عن استعمال هذه البرمجيات سنة 2018، عند اكتشاف هذا العيب الجوهرى⁹.

من جهة أخرى إن اعتماد الإدارة بصفة أساسية على تقنيات الذكاء الاصطناعي باتخاذ وإصدار القرارات ليس دائما في صالح المخاطب به، حتى وإن قام بتحسين من نوعية القرار الصادر بالنسبة للإدارة أو تبسيط العمل المنجز، حيث نجد في كثير من الأحيان أن البرنامج المعتمد عليه، يقوم بعمله دون وعي، ويصدر القرار ضد مصلحة المعني بالقرار.

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الخوارزميات، ما يستعمل في مجال العلوم الإنسانية وخاصة شعبة القانون، فعند عرض العمل على البرنامج المختار لتحديد نسبة الاقتباس ، يتعرض الباحثون من أساتذة وطلبة الدكتوراه لمسألة التحيز، بسبب أن تلك التقنيات المستعملة لتحديد نسبة الاقتباس توضع دون الأخذ بعين الاعتبار لضوابط معينة، حيث يجد الباحث المختص في المجال القانوني نفسه، وعند كتابة بحثه يستشهد بصفة كبيرة بالقوانين والنصوص القانونية، بل وفي كثير من الأحيان قد يعتمد على مراجع قليلة، لا سيما عندما يتعلق الامر بتحليل النصوص القانونية الحديثة أو المعدلة حديثا، إذ يتحتم على الباحث ان يستشهد بالنصوص القانونية من خلال سردها، و عند عرض المقال أو الأطروحة على البرنامج المختار، الذي تسند له مهمة تحديد نسبة الاقتباس، قد يبالغ البرنامج في تقييم نسبة الاقتباس لذكر الباحث النصوص القانونية، ويفرض بالتالي العمل المرسل بحجة ارتفاع نسبة الاقتباس.

وتفاديا لهذا الإشكال أو بالأحرى هذه المعاناة، بسبب ارتفاع نسبة الاقتباس في شعبة القانون خاصة، من المفروض أن يتدخل ذوي الاختصاص لتحديد بالضبط أسباب إصدار مثل هكذا قرارات، التي تعتبر غير منطقية ومجحفة، وقد تعرقل الباحث والبحث العلمي في نفس الوقت.

يبدو مما جاء أن اساس هذا القرار الإداري المؤتمت لا يتم اتخاذه من طرف الشخص الطبيعي مباشرة، وإنما يصدر نتيجة معالجة يقوم بها نظام يجمع بين الخوارزميات وأجهزة الذكاء الاصطناعي، فكيف يتم تحسين فعالية

ونوعية البرمجيات المستعملة؟

الفرع الثاني: رقابة نوعية الخوارزمي

للتأكد من نجاعة الخوارزمي المستعمل في اتخاذ القرار وغياب عنصر التحيز الخوارزمي، يجب الرجوع إلى ما يعرف بتقييم المؤشر الخوارزمي، هذا التقييم يمكن أن يظهر في شكل استبيان، يساعد على التقليل من الأخطار التي يمكن أن تترتب عن نظام اتخاذ القرار المؤتمت¹⁰، تفاديا لأي إشكالات قد تؤثر في نوعية القرار الصادر.

وبالتالي فإن تحقيق تقييم المؤشر الخوارزمي يسمح للهيئة التي تلجا لنظام اتخاذ القرار المؤتمت، من التأكد على أن ذلك النظام يعالج المعطيات بنوعية كبيرة، ولا يحتوي على التحيز الخوارزمي، بالإضافة إلى أن معرفة كيفية عمل الخوارزمي سيضمن الشفافية المطلوبة في عملية اتخاذ القرار، على اعتبار إنها من المهمات الضرورية عند اعتماد الإدارة على هذا النوع من القرارات.

الفرع الثالث: أركان القرار الإداري المؤتمت

يجب ان يتوفر القرار الإداري المؤتمت أو كما يسميه البعض بالقرار الإداري الخوارزمي على مجموعة من الأركان وتتمثل فيما يلي:

أولاً: ركن الاختصاص

تتخذ القرارات الإدارية المؤتمتة بدون تدخل العنصر البشري، وذلك عن طريق ما يعرف بأتمتة الأنظمة الإلكترونية، أي أن القرارات تتخذ بطريقة إلكترونية بشكل آلي دون حاجة للعنصر البشري، لأن أغلب القرارات المتخذة تكون بالاستعانة ببرامج خوارزمية تعمل تلقائياً وتحل محل الموظف العام لإصدار القرارات الإدارية¹¹.

فعلى سبيل المثال أصبحت أغلب الجامعات الجزائرية تعتمد على البرامج الخوارزمية لاتخاذ القرارات المتعلقة بها، من بينها عملية توظيف الأساتذة من خلال الاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي، كونها المختصة بأتمتة هذه الأعمال، وبالتالي فإن الاختصاص بالنسبة لهذه القرارات ينعقد للجهة المشرفة على نظام المعالجة الخوارزمية، ويتحدد هذا الإشراف بناء على النصوص القانونية التي تحدد الهيئة أو الشخص المناط به الإشراف على سير نظام المعالجة، وأي قرار إداري حتى لو كان مؤتمتاً وصدر عن جهة غير مختصة بنظام المعالجة الخوارزمية سيتعرض للإلغاء من القاضي الإداري.

ثانياً: ركن الشكل والإجراءات

يتخذ القرار المؤتمت الشكل الإلكتروني، هذا الأخير يختلف عن الشكل التقليدي الواجب على الإدارة احترامه، حيث إذا ما اشترط المشرع الشكل الكتابي، فإن الإدارة تكون ملزمة بأن تبرزها في صورة مستند إلكتروني بدلا من المستند الورقي، ومن ثم يصبح للمستند الإلكتروني نفس القيمة القانونية للمستند الورقي.

إن عملية إصدار القرار الإداري طبقا لنظام المعالجة الخوارزمية، يستلزم إجراء تحويل إلكتروني للتعليمات الخوارزمية، بالإضافة إلى عملية إدخال المعلومات الضرورية في الحاسوب، سواء من طرف المنتفع أو من عون الإدارة المختص¹²، ويتوفر الشكل والإجراءات اللازمين طبقا لمستجدات الذكاء الاصطناعي يتم إصدار قرارات مؤتمتة خالية من أية عيوب.

ثالثاً: ركن المحل

عادة ما يعتبر محل القرار الإداري التقليدي هو الأثر القانوني الذي يترتب عليه حالا ومباشرة، غير انه وبالنسبة للقرار الإداري المؤتمت، الذي صدر نتيجة الخوارزمية، والتي غالبا ما تكون محددة مسبقا في متغيرات مخرجاتها. وعليه فإن إصدار هذا النوع من القرارات يكون وفقا للتعليمات التي صيغت بها الخوارزمية، ويكون المبرمج للخوارزمية هو الملزم باحترام متطلبات المشروعية في المحل من خلال الفهم الجيد للنصوص القانونية¹³، ومحاولة تطبيقها.

رابعاً: ركن السبب

يمثل السبب الدافع الذي جعل الإدارة تصدر القرار الإداري، وفي هذه الحال يتعلق الأمر بتحديد الحالة الواقعية أو القانونية لاتخاذ القرار الإداري، والذي يقابله في القرار الخوارزمي تطابق المدخلات والبيانات التي تم تدريب الخوارزمية عليها، مع ظروف وعوامل الوضع الحالي، أين تحاول الآلة التنبؤ بناء على الفرضيات التي تمت برمجتها مسبقاً¹⁴ ، ولأن التنبؤ يشبه نوعاً ما تفكير الإنسان، ولهذا فإن الأسباب المؤدية لهذه التنبؤات ضرورية لتواجد ركن السبب في القرار المؤتمت، الذي يجعل منه قراراً صحيحاً.

خامساً: ركن الغاية

يهدف ركن الغاية إلى تحديد النتيجة المرجوة من إصدار القرار الإداري من قبل رجل الإدارة، وتظهر هذه الغاية في تحقيق المصلحة العامة من جهة، كما يوجد كذلك ما يعرف بتخصيص الأهداف التي يحددها المشرع لكل نوع من أنواع القرارات. وفي حال تخلف ركن الغاية يكون القرار معيباً بعبب الانحراف في استعمال السلطة أو إساءة استعمال السلطة. في مجال القرار الإداري المؤتمت، من غير المنطقي أن تسعى الإدارة إلى تحقيق هدف آخر غير هدف المصلحة العامة، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في إصدار قراراتها الإدارية، ولهذا فهي تسعى إلى توفير الوسائل الذكية الضرورية لتحقيق هذه الغاية، والتي تظهر في مرحلة تصميم وبرمجة نظام المعالجة من طرف المبرمج¹⁵.

أن تحول القرار الإداري التقليدي الى قرار اداري مؤتمت يستوجب اتخاذ الإدارة لقرارات تحتوي على كل الأركان الضرورية ، بالاعتماد على الوسائل التي تؤدي الى تكوينه و اعداده، بالإضافة الى نفاذه و تنفيذه و حتى انهاءه، فالإصدار جاء نتيجة استجابة الحاسوب لتنفيذ الأوامر المحولة له، ومن ثم ارساله الى المعني به .

المطلب الثاني: رأي القضاء الإداري تجاه القرارات الإدارية المتخذة من الذكاء الاصطناعي

كما سبق ووضحنا فإن استعمال الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسمح باتخاذ قرارات تمت تسميتها بالقرارات الإدارية المؤتمتة، وهذه الأخيرة عادة ما توصف بأنها آلية وغير مدركة ، بسبب تأثير الخوارزمية التي قد تهدد الإدارة، لأنه يفترض أن تتخذ هذه الأخيرة قراراتها بكل حرية، لكن في ظل تزايد الأعمال الإدارية المؤتمتة بمساعدة الحواسيب¹⁶، قد تقيد ارادة الإدارة، بل ويلزم المنتفعين باتباع التعليمات عند طلب الخدمة، ونتيجة لذلك قد تظهر الأتمتة مشروعة بسبب المنطق المتبع من الخوارزميات عن ، التي تتميز بخاصية اختيار البيانات لها ، لهذا ونظرا لموضوعية ودقة الخوارزميات، نجد أن أغلب المنتفعين من المرافق يفضلونها على الموظفين التقليديين تجنباً للأعمال المتحيزة والعشوائية¹⁷، التي يمكن أن تحدث فيها الكثير من التجاوزات.

اعتباراً لخصائص هذه القرارات تم قبولها من القضاء كقرارات إدارية آلية، وهذا لا يعني عدم خضوعها للرقابة القضائية، رغم أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة بالاعتماد على مجموعة مختلفة من القوانين قد تصعب الوصول إلى التفاصيل المساعدة على استخدام الخوارزميات من أجل إصدار القرارات الإدارية، سيما في ظل اعتماد هذه القرارات في كثير من الأحيان، على قواعد القانون العام والقانون الخاص في نفس الوقت.

هذا التوجه القضائي أكدته مجلس الدولة الفرنسي الذي اعترف بوجود قرارات إدارية آلية، ولكن مع ضرورة تدخل الإنسان بصفة فعلية لا إجرائية فقط، وهو ما يسمح بإثارة مسألة وجوب ممارسة رقابة قضائية على القرارات الإدارية الخوارزمية بكل ما ترتبه من إشكالات قانونية.

المبحث الثاني: رقابة القضاء الإداري على القرارات الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي

بعد تعميم استعمال الإدارة العامة لأدوات الذكاء الاصطناعي وفتح البيانات إلى جانب تطوير الخوارزميات، يواجه القاضي الإداري تحدي جديد، بحيث صار من الضروري أن يجد كل الحلول القانونية لكل الإشكالات المطروحة فيما يتعلق بإصدار الإدارة لهذا النوع الجديد من القرارات الإدارية المؤتمتة.

ولكن في ظل التطورات المتسارعة بسبب الرقمنة، واعتماد الإدارة بصفة كبيرة على هذا النوع الجديد من القرارات الإدارية، هل بدأ القاضي الإداري يفقد دوره في وضع قواعد جديدة للقانون الإداري، مثلما كان يفعل عند إنشاء القضاء الإداري، وهل دوره الرقابي على أعمال الإدارة ما زال فعالاً أي يشبه دوره في رقابة القرارات الإدارية التقليدية؟

لفهم أكثر دور القاضي الإداري الرقابي سنتطرق لإمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية استناداً إلى نظم الذكاء الاصطناعي وهذا في المطلب الأول، بينما نتناول التحولات الحاصلة في رقابة القاضي الإداري على القرارات الصادرة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة استناداً إلى نظم الذكاء الاصطناعي

نظراً للانتشار الواسع للقرار الإداري الصادر عن الذكاء الاصطناعي في أغلب الدول، والذي يعتمد بصفة كبيرة على الخوارزميات، حيث تم تطبيقه في مجالات عديدة من النشاط العمومي، وأمام هذه التطورات لا يمكن أن لا نقر ونعترف بالتحول الكبير التي طال مفهوم القرار الإداري، على اعتبار أن هذا النوع من القرار لم يعد يعبر فقط عن إرادة الإدارة وحدها، بل وأصبح يمثل كذلك نظام الذكاء الاصطناعي حتى وإن بقي ينتسب للإدارة التي قبلت به¹⁸، و كباقي القرارات الإدارية الصادرة عن الإدارة، تخضع القرارات المؤتمتة إلى رقابة القضاء الإداري، ولهذا يمارس القاضي الإداري رقابة المشروعية على القرارات الإدارية المؤتمتة وهذه الرقابة يقوم بها القاضي الإداري في المراحل الأولى لإصدار القرار وهذا بمساعدة الخوارزميات.

إن الرقابة الممارسة على القرارات الإدارية المؤتمتة تفرض بسبب احتمال اتخاذ قرارات غير مشروعة، ويرجع ذلك لعدم تمكين بعض الأشخاص من حقوقهم، أو لحرمان آخرون من خدمة معينة، أو لقيام البرامج المستعملة بتحليل شخصيات المرشحين للوظائف التي قد تؤدي إلى حدوث تمييز أو تحيز بين المترشحين¹⁹، هذا التمييز قد يكون متعمداً في البرنامج المستعمل بسبب تنوع الطلبات الواجب التعامل معها، ووجود اختلاف في المعايير الواجبة التطبيق²⁰.

وفي هذا السياق نص القانون الفرنسي المتعلق بتنظيم العلاقات بين الجمهور والإدارة²¹، عن إمكانية اتخاذ قرار فردي استناداً إلى معالجة حسابية، الذي يجب أن يكون صريحاً مع ضرورة تبليغ المعني به.

كما إن نفس القانون قدم إمكانية قيام الإدارات بإبلاغ المواطنين بالقواعد والخصائص الرئيسية لتنفيذ المعالجة الخوارزمية المستخدمة في اتخاذ القرارات الفردية المتعلقة بهم وهو ما يعني نقل القواعد وليس البيانات²².

وتطبيقاً لذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي بالإلغاء الجزئي لقرار رئيس مجلس الوزراء والتعويض عنه، بخصوص السماح لوزير الداخلية بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية، من خلال تطبيق خاص فيما تضمنه من النص على أن المعالجة الإلكترونية للمعلومات الشخصية التي تستهدف الجمع والحفاظ على هذه البيانات من أجل استعمالها بعد ذلك في معالجات لاحقة، ولأن القرار لم يشير إلى طبيعة موضوع هذه المعالجات ولم يوضح شروط استغلالها لهذا قررت المحكمة عدم توافر المتطلبات التي يشترطها القانون للوصول إلى الهدف من هذه المعالجة وهي أن تكون واضحة ومشروعة²³.

إن محاولة المتقاضى إلغاء القرار المؤتمت، لا سيما غير المشروع منه، مرتبط بمدى توفر البيانات والرموز المتعلقة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات، لهذا تحاول المحكمة الإدارية التأكد من مدى صحة القرار أو عدمه، ولكن قد تواجه المحاكم والمتقاضى صعوبات تتعلق بطبيعة الخوارزميات وكيفية عملها، مما يجعل مسألة مراجعة القرارات وإلغائها أمراً صعباً.

المطلب الثاني: التحولات الحاصلة في رقابة القاضي الإداري على القرارات الصادرة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي

لقد نصت العديد من القوانين على إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات المؤتمتة، أي التي تصدر استناداً على الذكاء الاصطناعي، من بينها القانون الفرنسي المتعلق بتنظيم العلاقات بين الجمهور والإدارة رقم 1321- 2016، إلا أنه يلاحظ أن أغلب الطرق المعتمدة من القضاء الإداري لمراقبة مشروعية القرارات الإدارية المؤتمتة، هي طرق تختلف عن تلك المستعملة لرقابة القرارات الإدارية التقليدية، ويرجع سبب الاختلاف كون أن مراقبة القرارات التقليدية تعتمد على أساليب تفترض ممارسة سلطة تقديرية من جانب الإدارة، بينما إصدار القرارات وفقاً للذكاء الاصطناعي، يتم وفقاً لآلية بعيدة كل البعد عن السلطة التقديرية²⁴.

وبالتالي هذا النوع من القرارات تعتبر مناسبة بشكل خاص للتطبيق على القرارات الإدارية ذات السلطة المقيدة، لما تتمتع به هذه النظم من الدقة العالية، وانخفاض درجة الخطأ في التطبيق، ولكن ما يعاب عليها، هو أن هذا النوع من القرارات يواجه مشكلة، بسبب أنها مقيدة بالقواعد الذي تمت برمجتها والمعدة مسبقاً، ولا يمكنها بالتالي

التعامل مع الحالات المستجدة²⁵.

اما اذا تعلق الأمر بالنوع الثاني وهو القرارات الإدارية التي تصدرها الإدارة باستعمال سلطتها التقديرية، و التي أثارت جدلا كبيرا بشأن تطبيق نظم الالتمة عليها ، فقد استقر الفقه على أن الجهة الإدارية تستقل بتقدير ما يناسبها، لأن التكنولوجيا قد سخرت لخدمة الإنسان وليس للحلول بدلا عنه، وبالتالي فإن التقدير البشري للأوضاع لا بديل عنه حتى باستعمال أحدث الوسائل التكنولوجية وأحدث نظم الذكاء الاصطناعي ، ويجب على هذه النظم أن تساعد العنصر البشري من خلال تغذية هذه النظم بالمعرفة القانونية والسوابق القضائية²⁶، لتصبح مهمة إصدار القرارات سهلة رغم تعدد الأوضاع.

من جهة أخرى يؤدي توحيد المعايير التي تطبق عند استعمال المعالجة الآلية للمعلومات، الى منع وقوع هذا النوع من القرارات فيما يعرف بعبء الانحراف في استعمال السلطة. ومع ذلك فالقاضي الإداري وفي سياق ممارسته للرقابة على مشروعية القرارات المؤتممة، لا بد أن يقوم بمراقبة المعايير المعتمدة لإصدار هذه القرارات لأنها تشكل أساس القرار.

وبناء على ذلك هناك سؤال أساسي يطرح نفسه حول مدى جواز الطعن بالإلغاء في المعلومات والمعايير التي تعتمد عليها الخوارزميات؟

طبعاً أغلب الفقهاء لا يرون مانعاً بالطعن فيها بالإلغاء مباشرة في الميعاد القانوني ما دامت ملزمة على اعتبار أنها تعتبر قرارات إدارية.

من المسائل التي قد تظهر كذلك والتي تعتبر كتحدٍ جديد بالنسبة للقاضي الإداري، والذي يجب أن توضع له الحلول القانونية، هو هل يبقى اختصاص الفصل في مشروعية القرارات إدارية لنفس القاضي الإداري في ظل التحول غير الطبيعي للرقمنة؟ ناهيك عن تداخل لقواعد القانون العام مع قواعد القانون الخاص مع بعضها البعض، مما قد يثير بعض الشك حول لمن يرجع الاختصاص للفصل في مدى مشروعية القرارات الإدارية المؤتممة.

ان حل هذه الإشكالات القانونية يكون من خلال العمل على وضع القواعد القانونية الأساسية للتأكيد من أن الاختصاص بالفصل في هذه المنازعات يرجع للقاضي الإداري لا غير، على اعتبار أن القرارات الإدارية المؤتممة تصدر عن الإدارة، هذه الأخيرة وطبقاً للمعيار العضوي منازعاتها تخضع للقاضي الإداري.

لقد كان للقضاء الإداري في بعض الدول تجربة متميزة، حيث حرص على رقابة مدى مشروعية القرارات الإدارية المؤتممة وهذا من خلال إبراز نتيجتين أساسيتين²⁷:

تتمثل النتيجة الأولى في ضرورة أن توازن الإدارة المسؤولية عن الإجراءات وقبل تنفيذ البرنامج بين جميع المصالح، وهو ما يستوجب إدخال تعديلات وإجراء اختبارات بصفة منتظمة للخوارزميات.

أما النتيجة الثانية فهي أن قابلية الخوارزميات للتقاضي تجعلها مفهومة وواضحة بالنسبة للقاضي الإداري، وكذلك بالنسبة للمخاطبين بالقرار، وهذا يفترض ان جميع جوانبها معلومة كمؤلفيتها وإجراءات إعدادها.

إن التحولات الحاصلة عند رقابة القاضي الإداري للقرارات المؤتممة ، تستوجب على القاضي أن يكون أكثر حرصاً وأكثر انفتاحاً مع التطورات التكنولوجية، ويمارس رقابته على القرارات الصادرة عن طريق استعمال الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات. ومع ذلك وحتى يمارس القاضي الإداري عمله في إطار الرقابة على مدى مشروعية القرارات الإدارية ، يجب على المشرع أن يضع القوانين الكفيلة بتنظيم هذا النوع من القرارات على غرار العديد من الدول مثل فرنسا وإيطاليا ، على اعتبار أن الإدارة أصبحت لا تستغني عن البرمجيات في أدائها لوظائفها ونشاطها.

الخاتمة:

لقد أدى التطور الحاصل نتيجة استعمال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي إلى حدوث تحولات واضحة في نشاط الإدارة العمومية، بما في ذلك القرارات الإدارية بسبب التحول في إجراءات إصدارها، من خلال استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهذا تحت الإشراف التام للإنسان، باعتباره هو من صممها وقام بتطويرها، وبالتالي سيبقى هو المتحكم في تلك الخوارزميات، لاسيما وأنه هو من يحدد كيفية استخدامها أو استبدالها في حالة ما اكتشف عدم نجاعتها وفعاليتها.

ورغم حتمية الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لإصدار القرارات المؤتمتة، إلا أن بعض جزئياتها لازالت غامضة وغير واضحة في ظل انعدام القوانين الضرورية لتنظيمها والتي توضح اليات استخدامها.

كما أن القرارات الإدارية المؤتمتة لا يمكن للبرامج الخوارزمية أن تعدّها أو تتخذها إلا بعد ترخيص من المبرمج المختص، وبسبب عدم وجود قوانين خاصة بها، فإنها بالتالي تخضع لنفس أحكام القرارات الإدارية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات الموجودة بين الإدارة الذكية والإدارة التقليدية.

إن اعتماد الإدارة بصفة أساسية على القرارات الإدارية المؤتمتة لا يعني الاستغناء عن الموظفين، لا سيما ذلك النوع المختص في البرمجة والخوارزمية، مع ضرورة إخضاعهم للقوانين والأنظمة التي تسري على الموظف العمومي.

القرارات الإدارية المؤتمتة لا تعرف القيود الزمنية والمكانية، وهذا لاعتماد اصداها على الخوارزميات.

إمكانية ممارسة القاضي الإداري لرقابة مدى مشروعية القرارات المؤتمتة.

بناء على هذه النتائج هناك بعض الاقتراحات أهمها:

ضرورة وضع تشريع قانوني شامل يتعلق بالقرارات الإدارية المؤتمتة أو الخوارزمية.

ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية لتطوير البرامج الخوارزمية لتتطابق الأسس القانونية والواقعية للقرارات الإدارية.

ضرورة تطوير أنظمة المعالجة الخوارزمية، الأمر الذي يمنع الوقوع بما يعرف بالتقدير الآلي والتحيز الخوارزمي.

تفعيل دور القضاء الإداري واجتهاداته لمسايرة التطور التقني وإيجاد الحلول القانونية المتطابقة مع المستجدات.

المراجع

- 1 رشا محمد صائم احمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط عمان ، الأردن ، كانون الثاني 2022
- 2 ناصر عباس، القاضي/ أحمد. القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2024؛ 66(3): 1150-1125. doi: 10.21608/jelc.2024.342161
- 3 Henman, P. (2020). Improving public services using artificial intelligence: possibilities, pitfalls, governance. Asia Pacific Journal of Public Administration, 42(4), 209–221. <https://doi.org/10.1080/23276665.2020.1816188>
- 4 حميد خبال، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشاط الإدارة العامة ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في القانون تخصص قانون اداري ، جامعة غرداية ، 2021-2022 ، 157 .
- 5 Wehner, Marius & Köchling, Alina. (2020). Discriminated by an algorithm: A Systematic Review of Discrimination and Fairness by Algorithmic Decision-Making in the Context of HR recruitment and HR development. BuR - Business Research. 1-54. 10.1007/s40685-020-00134-w.
- 6 1. كوثر منسل، حميد شاوش. الإشكالات القانونية لاعتماد القرار الإداري الخوارزمي. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 6، العدد 4 ، ديسمبر 2021 ، ص 03 .

- ⁷ بلخير محمد ايت عودية، القرار الإداري الخوارزمي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 9 ، العدد 3 ، 2020، ص 18 .
- ⁸ Wehner, Marius & Köchling, Alina. (2020). Discriminated by an algorithm: A Systematic Review of Discrimination and Fairness by Algorithmic Decision-Making in the Context of HR recruitment and HR development. BuR - Business Research. 1-54. 10.1007/s40685-020-00134-w
- ⁹ 1. Avocate AOB. Enjeux découlant de la prise de décision automatisée [Internet]. Mondata. Disponible sur: <https://mondata.ai/en/apprendre/articles/enjeux-decoulant-de-la-prise-de-decision-automatisee/>
- ¹⁰ Avocate AOB. Enjeux découlant de la prise de décision automatisée [Internet]. Mondata. Disponible sur: <https://mondata.ai/en/apprendre/articles/enjeux-decoulant-de-la-prise-de-decision-automatisee/>
- ¹¹ حميد خبال، المرجع السابق ص 176.
- ¹² كوثر منسل، حميد شلوش، المرجع السابق ص 809.
- ¹³ عمار طارق عبد العزيز، اركان القرار الإداري الالكتروني، مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية، جامعة ذي قار، جمهورية العراق العدد 02، 2010، ص 13 .
- ¹⁴ محمد بلخير ايت عوديه، المرجع السابق، ص 20.
- ¹⁵ عمار طارق عبد العزيز، المرجع السابق، ص 28.
- ¹⁶ حميد خبال، المرجع السابق ص 190.
- ¹⁷ حميد خبال، نفس المرجع ص 191.
- ¹⁸ محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص و القانون العام، مداخلة مقدمة في اطار مؤتمر الموسوم ب الجوانب القانونية و الاقتصادية للذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا المعلومات بتاريخ 24/23 ماي 2021، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، ص 33.
- ¹⁹ محمد محمد عبد اللطيف، نفس المرجع، ص 34.
- ²⁰ Luca Ratti, Marie Peyronnet. Controverse : Algorithmes et risque de discrimination : quel contrôle du juge ? Revue de droit du travail, 2021, 02, pp.81.) Code de relations entre le public et l'administration, selon ART.L, 311-2-1 , la loi n 2016-1321 du 07 octobre 2016
- ²² احمد ناصر عباس، المرجع السابق، ص 1144.
- ²³ نفس المرجع، ص 1145.
- ²⁴ محمد محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 35.
- ²⁵ احمد ناصر عباس، المرجع السابق، ص 1138.
- ²⁶ احمد ناصر عباس، نفس المرجع، ص 1139
- ²⁷ Giorgio Mancosu, 'Le contentieux des actes pris sur la base d'algorithmes, un point de vue italien, ' : Revue générale du droit on line, 2019, numéro 49010 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p49010)